مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تكتل البريكس وأثره في النظام الدولي
اسم الكاتب: م.م. هدى مهدي صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9830
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
المجلد الرابع عشر – العدد الأول - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

تكتل البريكس وأثره في النظام الدولي

BRICS and Its Impact On the International System

الاختصاص العام: القانون العام الاختصاص الدقيق: القانون الاداري

الكلمات المفتاحية: البريكس، النظام العالمي، النظام الاقتصادي.

Keywords: BRICS, world order, economic order.

تاريخ الاستلام:2024/12/9 – تاريخ القبول: 2025/4/10 – تاريخ النشر: 2025/6/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2024.14.1.10

م.م. هدى مهدي صالح

جامعة ديالى- كلّية القانون والعلوم السياسية

Huda Mahdi Saleh

University of Diyala - College of Law and Political Science

Huda.mahdi90@yahoo.com

ملخص البحث

Abstract

تؤدي المنظومة الدولية (البريكس) مهاما فعَّالة في النظام الدولي، ولا سيما في السياسات الاقتصادية فهي تكتل اقتصادي لا يستهان به لامتلاكه الموارد والإمكانيات ما جعلته تكتل يتطلع الى مكانة عالمية، وتستمد الأهمية العلمية من أهمية الموضوع الذي نتناوله لكون المنظومة الدولية(البريكس) أحد الموضوعات المهمة التي حظيت ولا زالت تحظى باهتمام بالغ من قبل المهتمين بهذا المجال، إذ إنَّ إصلاح النظام الدولي يتطلب إمكانيات وقدرات هائلة تمثلت بدول التكتل، والتي استطاعت تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف، فعلى على الرغم من أنها ناشئة إلا إنَّها من أقوى الاقتصاديات العالمية، والتي أثرت في شكل ملحوظ سياسياً واقتصادياً على النظام الدولي، ومن هنا نلحظ ن تكتل (البريكس) يسعى الى تلبية رغبة الدول الاقتصادية الصاعدة في تحقيق نظام عالمي متعدد بعيدا عن الهيمنة الغربية ليكون نظاما أكثر توازناً لتلبية مصالحها، وتعزيز التعاون فيما بينها في مختلف المجالات فضلاً على أهمية إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وتهدف الدراسة الى توضيح أهمية تكتل (البريكس) في النظام العالمي، والذي يسعى الى إقامة نظام دولي أكثر توازنا متعدد الاقطاب مركزا على إصلاح المؤسسات الدولية بعيدا عن النفوذ الأوروبية والقوى الغربية.

Abstract

BRICS plays a prominent role in the international system, particularly in economic policies. It is a significant economic bloc, possessing significant resources and capabilities that have positioned it as a bloc seeking global status.

The scholarly importance of the topic under discussion stems from the fact that BRICS is one of the most important topics that has received, and continues to receive, considerable attention from those interested in this field. Reforming the international system requires tremendous capabilities and capacities, represented by the bloc's countries, which have been able to overcome obstacles and achieve their goals. Despite their emerging status, they are among the strongest global economies, having significantly impacted the international system politically and economically.

From here, we note that BRICS seeks to fulfill the desire of emerging economic countries to achieve a multilateral global system,

free from Western hegemony, creating a more balanced system that serves their interests and enhances cooperation among them in various fields, in addition to the importance of reforming the global economic system. The study aims to clarify the importance of the BRICS bloc in the global system, which seeks to establish a more balanced, multipolar international system focused on reforming international institutions away from the influence of European and Western powers.

المقدمـــــة

Introduction

يعد تكتل المنظومة الدولية(البريكس) من التكتلات الاقتصادية الناشئة الحديثة من نوعها، والتي قامت علاقاتها بناء على المصالح المشتركة، فلا يوجد رابط مشترك سياسي او ثقافي ولا تشترك بروابط جغرافية او قومية او تاريخ مشترك، وتمتلك من الامكانيات المادية والبشرية تجعلها مؤهلة للقيام بدور عالمي، كما تعد من أهم التكتلات تأثيراً على النظام الدولي، والتي تسعى جاهدة الى احداث تغير وإصلاح للنظام الاقتصادي الدولي القائم على سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية، وهذا ما تناوله موضوع الدراسة التي ركزت على نشأة البريكس وأهدافها، وتوضيح أهم مقومات هذا التكتل والتحديات التي اعترضته فضلا على تأثير تكتل (البريكس) على النظام الدولي بما فيه التأثير السياسي والتأثير الاقتصادي في النظام الدولي.

يرجع سبب البحث في هذا موضوع الى أهمية تكتل (البريكس) في النظام العالمي، والذي يسعى الى إقامة نظام دولي أكثر توازناً متعدد الاقطاب مركزاً على إصلاح المؤسسات الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعيداً عن النفوذ الأوروبية والقوى الغربية، ويعدُّ هذا من الأهداف الأساسية لنشأة التكتل.

أولاً: المشكلة البحثية:

First: Research Problem:

إنَّ للبريكس أصرا مهماً في النظام الدولي لما لها من إمكانية وقدرة في إصلاح النظام الاقتصادي، ومواجهة التحديات والعقبات التي تعترضها، إذ إنَّ تكتل (البريكس) لا يستهدف تحقيق مصالح الدول المشتركة بقدر ما يريد تصحيح قواعد النظام الاقتصادي العالمي، وجعل الدول الصاعدة ذات أدوار مهمة في صياغة ملامح النظام الذي صممته المؤسسات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، ولذا تسعى المشكلة البحثية الى معرفة تكتل البريكس، ومدى أثرها في تحقيق الأهداف والمصالح

القومية للدول المشاركة، وأثرها في النظام الدولي، ومن ثم يصبح السؤال البحثي الذي تدور حوله المشكلة البحثية هو: كيف أثر تكتل البريكس في النظام الدولي؟، وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الاسئلة الفرعية تحاول الدراسة الإجابة عنها:

1. كيف وظفت دول البريكس التكتل في تحقيق أهدافها ؟.
2. هل واجه تكتل (البريكس) تحديات في تحقيق ما يسعى لأجله؟
3. ما هو التأثير السياسي لتكتل (البريكس) في النظام الدولي؟
4. ما هو التأثير الاقتصادي لتكتل (البريكس) في النظام الدولي؟

ثانياً: فرضية البحث:

Second: Research Hypothesis:

(البريكس) تكتل حديث تكون من اقتصاديات ناشئة لكنها سرعان ما ازدهرت ونمت وأثرت في النظام الدولي، وعملت على الحد من الهيمنة الامريكية والقوى الأوروبية التي اعتادت على توجيه الاقتصاد الدولي بما يحقق مصالحها وانفرادها بالهيمنة، وهذا يعني بأنها فتحت حقبة جديدة من تعددية الاقطاب، ولذا تفترض الدراسة وجود علاقة بين قدرة نجاح تكتل بريكس على إحداث تأثير في النظام العالمي مرتبط بقدرته على بناء وصياغة قواعد عمل متفق عليها من جهة، وتوسيع نطاق العضوية من جهة أخرى بما يحقق أهداف التكتل.

ثالثاً: أهمية البحث:

Third: The Significance of the Research:

تأتي أهمية الدراسة في تركيزها على مدى أهمية تكتل (البريكس) ودوره في النظام الدولي وما له من الأثر البالغ في إصلاح الاقتصاد العالمي والحد من الانفراد الامريكي والأوروبي.

رابعاً: منهج البحث:

Fourth: Research Methodology:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي للتعرف على نشأة ومراحل تكوين(البريكس)، والمنهج التحليلي للوصول إلى توضيح مقوماتها، ومدى فاعليتها لتحقيق أهدافها وإصلاح النظام العالمي بعيدا عن هيمنة القوى الغربية.

خامساً: هيكلية البحث:

Fifth: Outline of The Research:

في ضوء ما تقدم ارتأينا تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً على المقدمة والخاتمة، خصصنا المبحث الأول عن نشأة البريكس وأهدافها، وأما المبحث الثاني فتم توضيح مقومات البريكس والتحديات التي اعترضتها، وفي حين تناول المبحث الثالث تأثير تكتل (البريكس) في النظام الدولي، ووضحنا فيه التأثير السياسي والتأثير الاقتصادي للتكتل في النظام الدولي، وفي الخاتمة وضعنا أهم ما توصل إليه البحث في ضوء مضامين المباحث الثلاث.

المبحث الأول

First Topic

نشأة البريكس وأهدافها

The Emergence of BRICS and its Objectives

يعد تكتل (البريكس) حديثاً بالمقارنة مع التكتلات المعروفة، والتي عرفت عصرها الذهبي بعد الحرب العالمية الثانية. فالتكتلات التي تقوم على مجموعة من المصالح الاقتصادي المشتركة، ليست بالضرورة أنْ تكون الدول متجانسة في جميع الجوانب اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً واجتماعياً كحال التكتل الحديث لدول (البريكس)[1]، إذ يغيب أيُّ عامل مشترك بين الدول الخمس سواء أكان سياسيا أم ثقافي أم غيره؟، كما أنها لا تشترك في بقعة جغرافية أو تقع ضمن قارة واحدة، وإنَّما تأتي من أربع قارات مختلفة، فروسيا الاتحادية من أوروبا، الصين والهند من آسيا، والبرازيل من أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا من أفريقيا، وأنَّ ثمة تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية[2]، والتباين وعدم التجانس ليس مصدر قوة وانما تحدي من التحديات التي تواجه التكتلات، إذ إنَّ التجانس بين دول الأعضاء في التكتلات يعطي مزيدا من القوة والترابط وبالتالي تحقيق الأهداف.

تعد (البريكس) من ضمن المنظمات الدولية المستقلة، إذ تكونت من خمس دول اقتصادية كبرى تسعى الى تطوير وتعزيز التعاون التجاري والثقافي والسياسي فيما بينها إلى أن تصل إلى بناء نظام اقتصادي قوي يكون متعدد القطبية يستطيع مواجه المخاطر الاقتصادية العالمية[3]، وفي هذا المبحث سنتناول نشأة (البريكس) والقمم التي عقدتها منذ نشأتها الى يومنا هذا، وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: **نشأة البريكس وتطورها**:

The First Requirement: The Emergence and Development of BRICS:

بدأت المراحل الأولى للتفاوض لتشكيل هذا التكتل الاقتصادي، والذي أطلق عليه أولاً تسمية (**BRIC**) هو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي (روسيا الاتحادية، البرازيل، الهند، والصين) وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلاً من وزراء خارجية الدول الأربع في عام **2008**، وجاء ذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في مدينة (نيويورك)[4] مما أضفى طابعاً رسمياً على التكتل الدولي الجديد، وانضمت دولة جنوب أفريقيا إلى التكتل عام **2010**م، فأصبحت تسمي (بريكس) (**BRICS**) بدلاً من (بريك) (**BRIC**) سابقا[5] ، وبعدها شهد التكتل توسعاً بانضمام كل من الجمهورية العربية المصرية والمملكة العربية السعودية والامارات العربية واثيوبيا والجمهورية الإسلامية في ايران في **1** كانون الثاني عام **2024**م، وفي حين انضمت دولة اندونيسيا في كانون الثاني **2025**م، وفضلا على تقدم دولاً أخرى لطلب العضوية: الجزائر، وبيلاروسيا، وفلسطين، والسنغال، والكويت وغيرها، وفي حين أبدت دول أخرى تأييدها بالانضمام متمثلة بـ (تونس، والجمهورية العربية السورية، وأفغانستان)[6].

في تشرين الثاني(**2001**م)،إذ ظهرت تسمية تكتل الـ(بريك)، عندما عبّر كبير اقتصاديي المصرف الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساك)[*] (جيم أونيل) لأول مرة عن رأيه بأن اقتصاديات الدول (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، والصين) ستتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن ، إذ قد استعمل (أونيل) مصطلح (بريك) كرمز لتحول ثقل الاقتصاد العالمي عن مجموعة الدول السبع الاقتصادية الصناعية، وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا، والمملكة المتحدة البريطانية، وفرنسا، وايطاليا، واليابان)، باتجاه دول العالم الأخرى وتكون بزعامة كل من (الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا الاتحادية)، وما أكد رأي (أونيل) هو اندلا ع الازمة المالية العالمية في **2008** م، إذ استطاعت دول (بريك) التغلب على مخاطر الركود الاقتصادي بنموها بسرعة مما أدى الى تنبأ البعض بزعامة (بريك) العالمية عام**2030** م، فدول هذا التكتل أصبحت من أهم الدول الصناعية في العالم[7].

في تشرين الأول **2003** أصدر (جيم أونيل) بحث علمي تحت عنوان (حلم البريك: الطريق نحو **2050**)، (*Dreaming with BRICS :the path to 2050*) وافترض (أونيل) في بحثه أنه في عام **2050** ستتحول الدول (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، والصين) إلى قاطرة للاقتصاد

العالمي بأسره، وفي ضوء هذا الافتراض يمكن التأكد من حجم الناتج المحلي القائم، إذ إنَّ البرازيل ستتجاوز ايطاليا في 2025م، وفرنسا في 2031، وروسيا الاتحادية ممن تتجاوز المملكة المتحدة البريطانية في عام 2027م، وألمانيا في عام 2028م والهند سوف تتجاوز اليابان في 2032م، ومن المحتمل جداً أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2041 لتصبح الدولة الاقتصادية الأولى في العالم، وتتضمن الدراسة الافتراض أنه في عام 2050 ممكن هذه البلدان الأربعة ستضم ما يقارب (40%) من سكان العالم ومن الناتج المحلي القائم الذي ممكن أنَّ يبلغ نحو(14) تريليون دولار أمريكي[8].

من خلال ملاحظة واقع اقتصاديات دول تكتل (البريكس) نجد أنها بالفعل تجاوزت مجموعة الدول السبع (G7) من حيث إجمالي الناتج المحلي، وتعادل القوة الشرائية فقد يشكل الناتج المحلي لدول (البريكس) حاليًا نحو (39,7%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2024 بناءً على تعادل القوة الشرائية، و(53,3) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال السنوات (2024–2014)[9] ، بينما تمثل دول مجموعة دول السبع نحو (25.4%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2024[10]، وفي هذا إشارة إلى أنَّ افتراض (جيم أونيل) أصبح اقرب للواقع، إذ إلى أنَّ القوة الشرائية لدول تكتل(البريكس) مجتمعة أصبحت أكبر من القوة الشرائية لدول مجموعة السبع الكبار.

من الجدير بالذكر أنَّ فكرة (جيم أونيل) توحيد البلدان الاقتصادية (البرازيل، وروسيا الاتحادية، والهند والصين) في تكتل واحدة (البريك) هي فكرة ذكية، وفيها رؤية مستقبلية بعيدة النظر. ففضلا على الاختلافات التاريخية، والثقافية، والجغرافية، والدينية، واختلاف النظر في السياسة العالمية والمواقف الدولية لكل منها، فأنها تشترك بكونها بلداناً ذات تطور اقتصادي سريع، ولديها تطلعات مشتركة نحو إقامة نظام عالمي أكثر عدالة فتعد البرازيل "قاعدة العالم للمواد الخام" وأن روسيا الاتحادية تعد "محطة بنزين العالم"، وان الهند هي "مكتبة قرطاسية العالم"، في حين ان الصين هي "مصنع العالم"[11].

يمكننا القول إن تقارير (جيم أونيل) الاقتصادية والأبحاث التي قدمها كانت من ضمن الدراسات الاستشرافية والتي ساعدت وأظهرت أن ثمة قوة عالمية اقتصادية ممكن لها أن تكون وتستمر بقوة وبوتيرة سريعة جداً بحسب الإحصاءات الاقتصادية سواء المتعلقة بالناتج القومي أو المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتي تدل على حجم التداول، والقدرات الاقتصادية الهائلة والضخمة لهذه الدول[12].

تنبع أهمية تكتل (البريكس) من أنَّ اقتصاد الدول التي تتكون منها التكتُّل تمثل حوالي (25%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وما يقارب نحو (15%) من التجارة العالمية[13]، ولذا تعمل دول

(البريكس) بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة الدول المتقدمة، وإبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية، إذ إنَّ الصين أصبحت اليوم واحدة من أقوى الدول الاقتصادية، فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي لعام 2012 م، ومجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة الخامسة عالمياً بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد(1054)طن من الذهب[14]، وعقدت (البريكس) عشر قمم منذ نشأتها إلى يومنا هذا والتي استطاعت من خلالها تقوية أواصر التعاون والتفاهم حول المشاريع المستقبلية من خلال بناء خطط جادة لتحقيق أهدافها ومصالحها، ويمكن توضيحها كالآتي:

القمة الأولى: عقدت تكتل (البريك) في حزيران 2009 في مدينة (ايكاترينبرج) بروسيا الاتحادية، قمتها الأولى، والتي أسفرت عن هجوم ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أعلن الدول الاعضاء(روسيا الاتحادية والصين، والهند، والبرازيل) عن رغبتهم في إسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية، وسبق ذلك بأشهر قليلة صدور بياناً مشتركاً من الزعماء الأربعة: الرئيس الروسي السابق (دميتري ميدفيديف)، رئيس جمهورية الصين الشعبية السابق (هو جينتاو)، رئيس وزراء الهند السابق (مانموهان سينغ)، ورئيس البرازيل السابق (لولا دا سيلفا)، قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين معبرين عن رغبتهم المشتركة على تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، إذ أعلن الرئيس الروسي السابق خلال القمة عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي القائم على عملة واحدة[15].

القمة الثانية: عقدت في 16 نيسان 2010 في (برازيليا)عاصمة البرازيل، وتمحور جدول اعمالها في مناقشة اهم المسائل الخاصة بالتجارة بين الدول الأربع، وتم انجاز الخطوة الثانية التي تتعلق بتوقيع اتفاقات بالغة الأهمية بين المؤسسات المالية لدول (البريك) والاتفاق على تعاونهم في السياسات المالية[16].

القمة الثالثة: تم عقدها في 14 نيسان 2011م بمنتجع في مدينة (سانيا) الصينية، وهي أولى القمم الخماسية بعد انضمام جمهورية جنوب أفريقيا، إذ وضعت (البريكس) هدفاً وحيداً وهو البحث في إصلاحكل من منظومة التمويل العالمية والنظام النقدي والمالي الدولي القائم حاليا، وتنويع نظام عملة الاحتياط الدولي، والذي يسيطر عليه حاليا الدولار الأمريكي، وتم توقيع اتفاق إطاري للتعاون في مجال الاقراض بين بنوك التنمية في الدول الأعضاء وبين عملائها[17].

القمة الرابعة: عقدت في مدينة (نيودلهي) في الهند عام 2012م، تحت شعار " شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي وتحقيق الأمن والازدهار "، والذي انتهت أعماله في 29 أذار 2012م، وتضمن

الدعوة لإنشاء مصرف التنمية بالتوافق مع المصرف الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وتضمن جدول الأعمال مناقشة أوضاع الاقتصاد العالمي، وتوثيق التعاون بين دول(البريكس)،ودفع العلاقات التجارية والاستعمارات بين الدول الأعضاء [18].

القمة الخامسة: انعقدت في مدينة (ديربان) بجمهورية جنوب أفريقيا في عام 2013م، وكان جدول اعمالها إنشاء مصرف جديد للتنمية، ويكون الهدف الرئيس له هو تمويل مشاريع البنية التحتية في بلدان(البريكس) وكذلك في البلدان النامية الأخرى، وهذا القرار وتنفيذه لا يغير بالضرورة كثيراً، فقد أصبحت المصارف الصينية مؤسسات أكثر أهمية في تمويل العالم النامي من المصرف الدولي[19].

القمة السادسة: عقدت بين 14– 16 تموز 2014 في مدينة (فورتاليزا) بالبرازيل، وأعلن خلالها عن مبادرتين رئيسيتين تهدفان بشكل مباشر إلى زيادة قوتها في التمويل العالمي، إذ تم الإعلان عن بلورة مصرف التنمية الجديد، ويكون مقره في مدينة (شنغهاي)، والذي بدوره ممكن أنْ يوفر التمويل لمشاريع التنمية، وبذلك سيكون بديل عن المصرف الدولي الذي يقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يؤكد حرص (البريكس) في تكوين مؤسسات مالية خاصة بها من أجل التخلي عن المؤسسات المالية الدولية وزيادة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية [20].

القمة السابعة: التي عقدت في شهر تموز عام 2015 في مدينة (أوفا) الروسية، فأكدت على زيادة التعاون والتكامل بين اقتصاديات دول (البريكس)، فقد قررت في ختامها على اعتمادها استراتيجية اقتصادية مشتركة بين الدول الاعضاء تمتد حتى عام 2020، فهدفت إلى تحسين قدرتها الاقتصادية التنافسية في أسواق العالم، وتقوية العلاقات في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، والزراعة والتعليم [21].

القمة الثامنة: عقدت في مدينة (غوا) الهندية في شهر اكتوبر 2016م، تحت شعار "وضع حلول مسؤولة وشاملة"، واستحداث (تأشيرة بريكس) لزيادة حركة رجال الأعمال، وتنويع التجارة وزيادة التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة كما تأتي هذه القمة لتقطع الشك باليقين، وأنَّ التكتل له قدرة مواصلة مسيرته نحو تشكيل قطب ثنائي عالمي جديد، والتأكيد على أنه مؤسسة دولية، وليس مؤسسة رؤساء دول، وبرؤية مختلفة عن القطب الأحادي الغربي المهيمن على النظام الاقتصادي العالمي [22].

القمة التاسعة: انعقدت في 3 أيلول 2017 في مدينة (شيامين) الصينية والتي اكدت على بناء الثقة المتبادلة بين اعضائها وتدعو إلى التمسك بالمصالح المشتركة بينها لدعم التنمية في ضل ما يشهده العالم من التحديات التي تحتاج إلى تكاتف جميع الدول لمواجهتها. والسعي إلى بذل جهود كبيرة على الساحة الدولية لتحقيق العدالة في القضايا الدولية [23].

أما القمة العاشرة: التي انعقدت في 27 تموز 2018 م، في (جوهانسبرج) عاصمة جمهورية جنوب أفريقيا فتضمن جدول أعمالها مواجهة السياسات الأمريكية، والتأكيد على أهمية النظام الاقتصادي متعدد الأقطاب يسعى الى تكوين بيئة تجارية اقتصادية تنافسية في ضوء قواعد وانظمة منظمة التجارة العالمية، كما أبدت كل من الصين والهند عن رغبتهما في دعم إصلاح النظام الاقتصادي الدولي للحد من تفرد القوى الغربية بالنظام الدولي [24].

القمة الحادي عشر: عقدت في 14 تشرين الثاني 2019 في البرازيل، وتضمن جدول أعمالها مناقشة التطورات في مجالات العلوم والابتكار لدول الأعضاء، وعقد في 17 تشرين الثاني 2020 القمة الثاني عشر في روسيا الاتحادية، وتناولت القمة اتفاقا متبادلا مع منظمة شنغهاي للتعاون حول مساعدة الدول الأعضاء من اجل مستويات معيشية افضل لدول الأعضاء، وأما القمة الثالث عشر عقدت في مدينة نيودلهي وذلك من خلال تقنية (التناظر المرئي)، اما القمة الرابع عشر عقدت في 23 حزيران عام 2022 في مدينة بكين الصين [25].

المطلب الثاني: أهداف تكتل البريكس:

The Second Requirement: The Goals of The BRICS Bloc:

الهدف الأساسي لتكتل (البريكس) هو الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي، وبالتالي والدفع باتجاه ادخال اصلاحات في مجموعة المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي[26]، ومن ثم يتبنى تكتل (البريكس) رؤية بديلة للنظام الاقتصادي الدولي، بوضع مجموعة من المبادئ من أجل خدمة مصالح دول العالم من خلال احترام سيادة كل دولة واستقلاليتها، والمساواة في حقها في إدارة النظام الاقتصادي الدولي، فإنَّ دول (البريكس) تتجه إلى تحقيق أهدافها على المدى البعيد ونظرا لكبر حجم هذه الدول، ولمدى التوجه الذي تسعى من خلاله إلى إحداث تغيير في النظام الدولي يعود عليها بالمنافع ويمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لديها لاسيما في حالة الأزمات الدولية المختلفة، وسنتناول أهم الأهداف الاستراتيجية للتكتل، وذلك للتعرف أكثر على طبيعة هذه الدول وما تسعى لتحقيقه [27]:

أولاً: السعي الى تحقيق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وتقليص هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسات المالية العالمية، والبحث عن بديل حقيقي عن صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، والسعي الى تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول المنظمة في عضويته، والسعي الى تنمية البنى التحتية وتحقيق آليات مساهمة فاعلة في وقت الأزمات الاقتصادية تكون بديلة عن المؤسسات الغربية، والبحث عن مزيد من المنح وتبادل القروض بين دول الأعضاء في التكتل، وفضلا

على تعزيز نظام الأمان الاقتصادي للدول الأعضاء وتجنيبها الضغوط التي تتعرض لها نتيجة الاقتراض من المؤسسات الغربية.

ثانياً: المحافظة على استقلاليتها، والعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة فيما بين الدول تساعدها بتجنب الهيمنة الغربية التي تسيطر على النظام العالمي.

ثالثاً: تسعى دول (البريكس) إلى مكانة اقتصادية بارزة، والوصول إلى دور أكبر في القضايا الدولية، ولا زالت تتمتع بالنمو الاقتصادي، وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية على الرغم من التوترات الدولية التي يمر فيها العالم.

رابعاً: السعي نحو تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن في العالم، وذلك من خلال التنمية المستدامة، الأمن الغذائي أمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة.

خامساً: اعتماد مصرف التنمية لتمويل جزء من الاحتياجات الرئيسة للدول وقد تم إنشاءه عام 2013م.

يعد المصرف هو أول مؤسسة رسمية لدول التكتل يهدف إلى تعبئة الموارد المالية، لتمويل مشروعات البني التحتية والتنمية للدول الصاعدة والنامية في العالم، ويعد بداية نشاط مصرف التنمية الجديد عن الحصيلة الرئيسية لمخرجات القمم العشر، ويرسم بداية الصعود لنوعية الوفاق الجديدة داخل التكتل، كما يعبر عن التحول المرحلي، إلى تكتل اقتصادي مالي، إذ يوفر إطار دعم هيكلي للتطوير، وأداة لتحرير العالم من الهيمنة الغربية الحالية بشكل أساسي، على الإدارة العالمية أو توجيه عملية اتخاذ القرار فيها، وهو ما تسعى دول التكتل إلى إصلاحه[28].

سادساً: تسعى(البريكس) إلى توحيد مواقف الدول الأعضاء داخل المحافل الدولية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة إزاء القضايا الأمنية المهمة، والتأكيد على دعم حق الدول في الاستفادة من البرامج النووية السلمية، فضلا على دعم التنمية في دول العالم المختلفة [29].

من خلال ما سبق نجد أنَّ (البريكس) نشئ في ضل التطورات التي شهدها النظام الدولي ووضع أمامه جملة أهداف سعى جاهداً الى تحقيقها وبالفعل استطاع ان يصل الى مصاف التكتلات الأكثر تاثيراً على النظام الدولي.

المبحث الثاني

Second Topic

مقومات تكتل البريكس وتحدياتها

The Components and Challenges of the BRICS Bloc

على الرغم من امتلاك تكتل (البريكس) إمكانيات هائلة من الموارد المادية والاقتصادية والبشرية تؤهله لأخذ مكان مميز ودور عالمي في النظام الدولي، الا أنه في الوقت ذاته يواجه العديد من التحديات سواء داخل التكتل أو خارجه، ومن خلال هذا المبحث سنتناول أهم المقومات للتكتل، ونتعرف على التحديات التي واجهته.

المطلب الأول: مقومات تكتل البريكس:

The First Requirement: The Components of The BRICS Bloc:

ليست دول (البريكس) كغيرها من البلدان الناشئة، إذ تعد قوى عسكرية إقليمية بلا منازع، وتسيطر على أهم الجيوش في العالم ولديها ثلث القوى النووية. والى جانب مواقعها كلاعب اساسي في بؤر التوتر الرئيسة في العالم، كما تملك دول (البريكس) طموحات ثقافية تتجاوز مجالات نفوذها الأقليمي[30]، وفضلاً على امتلاكها مقعدين دائمين في مجلس الأمن الدولي[31]، وعلى الرغم من اختلاف المستويات والإمكانيات لدول (البريكس) إلا أنها تجتمع في كونها دول اقتصادية تمتلك طاقات وموارد كبرى، فمسار التعاون الذي يجمعها يقوم على أساس التكامل الاقتصادي فيما بينها، إذ تعد روسيا الاتحادية أقل الدول في النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أنَّها تعد الاقوى سياسياً وعسكرياً، ومصدّر مهم للمحروقات و الغاز و المواد الغذائية، وتصنف الصين بأنها البلد الأكبر نمواً اقتصادياً وتجارياً، وهي تختص بتصدير السلع الصناعية، ويتميز اقتصاد الهند بالتطور في مجال التكنولوجيا الرقمية و صناعات النسيج و يمتاز بطاقة موارد بشرية هائلة، وأما البرازيل فإنَّها تصدر المواد الأولية والسلع الصناعية، والقاسم المشترك بين هذه الدول أنَّ اقتصادياتها ناشئة، وتتميز بكبر أسواقها، وهي تتوزع على أربع قارات مما يمنحها فرص أكبر للتغلغل و الانتشار عبر كافة أنحاء العالم[32]، من خلال زيادة حصصها في أسواق التجارة العالمية، وتشكل مساحة دول (بريكس) ربع مساحة العالم تقريباً، وتعد واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نمواً، وذلك استنادا إلى عدد سكانها وقوتها الشرائية دولاً وتكتلاً، وقد انعكس ذلك أوتوماتيكياً على علاقاتها الاقتصادية الدولية والسياسية[33].

يعيش على أرض دول (البريكس) نحو (42 %) من سكان العالم، إذ يبلغ عدد سكان الصين نحو (1.3) مليار نسمة، الهند نحو (1.2) مليار نسمة، تشكل البرازيل نحو (193) مليون نسمة، وأما

روسيا الاتحادية فيبلغ عدد سكانها (140) مليون نسمة، في حين يبلغ عدد سكان جنوب أفريقيا حوالي (49) مليون نسمة، وتستحوذ هذه الدول الخمس مايقارب نحو(18%) من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب نحو (10) تريليونات دولار أمريكي سنوياً، ففي ضوء إحصائيات عام 2010، بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين نحو (5) تريليونات ونصف تريليون دولار والبرازيل نحو (2) تريليونات دولار، اما الهند وروسيا الاتحادية فبلغ نحو تريليون و(600) مليار دولار، وجنوب أفريقيا نحو (285) مليار دولار. كما تستحوذ على (15%) من إجمالي التجارة العالمية إذ إنَّها تجاوزت نسبة مساهماتها الإجمالية (20 %) من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020[34] وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، إذ ارتفعت صادرات السلع لدول (البريكس) إلى حوالي أكثر من (3200) مليار دولار في العام 2012، وهي تمثل (17.4%) من الصادرات العالمية. وبلغت مشتريات دول (البريكس) من الخارج نحو (3000) مليار دولار من السلع، اي (16.2%) من الواردات العالمية[35].

هنا لا بدَّ لنا من توضيح الجانب العسكري في دول تكتل (البريكس)، وهو جانب مهم جداً ومرتبط بالجانب الاقتصادي، وهو أحد العوامل المهمة والأساسية، فروسيا الاتحادية تعد قوة عسكرية كبيرة على الساحة العالمية فقد ذكرت صحيفة (تلغراف) البريطانية في 7 ايار 2015، بأن جيش روسيا الاتحادية احتل المركز الأول عالمياً، إذ شهد الجيش الروسي منذ حكم الرئيس (فلاديمير بوتين) مزيدا من القوة والتسليح، إذ تمتلك نحو (15398) دبابة، أي حوالي ثلثي ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (37) ضعف ما تملكه المملكة المتحدة البريطانية، وأما المدافع الذاتية الحركة فتمتلك روسيا الاتحادية ثلاثة أضعاف ما يملكه الجيش الأمريكي وما يقارب نحو (67) ضعف ما يملكه الجيش البريطاني، وتمتلك نحو(3793) راجمة صواريخ، أي: تعد ثلاث أضعاف ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو(90) ضعف ما تملكه المملكة المتحدة بريطانية [36] وتتمتع روسيا الاتحادية بقدرات جبارة على صعيد التسلح وتسليح الدول، فلديها اكتفاء ذاتي (100%) في القدرة التصنيعية العسكرية، وتقوم روسيا الاتحادية بتصدير السلاح إلى ما يزيد عن (85) دولة حول العالم، فهي قوة عسكرية لا يستهان بها أبداً، إذ تعدُّ ثاني أقوى سلاح جو في العالم [37].

أما بالنسبة للصين: فمقومات القوة العسكرية متعددة ومهمة جداً من أهمها القوة البشرية، فيقدر عدد أفراد القوات المسلحة الصينية ما يقارب نحو (2.5) مليون جندي، وبهذا يعد أكبر الجيوش العسكرية العالمية عالمياً بالقوة العددية. كما تعد الهند من أهم القوى العسكرية في العالم وأيضاً هي من القوى النووية الدولية، وتمتلك أسلحة نووية متطورة وحديثة، ولذا فإنَّ قدراتها العسكرية لا تقل أهمية عن

قدراتها النووية، وتعد القوى الرابعة عالمياً من حيث القوة العسكرية. أمَّا البرازيل في ليست قوة عسكرية على المستوى الدولي، ولكنها تعد القوة الأولى في أمريكا اللاتينية بالاقتصاد الذي يرتبط ارتباط مباشر بالسياسة، وانَّ صناعة الأسلحة في جنوب أفريقيا تعد واحدة من الأكثر تقدماً في العالم اليوم [38].

لذا فإنَّ امتلاك (البريكس) المقومات الاقتصادية والعسكرية، وما تشهده من التفوق العسكري، وامتلاكها القوة النووية يساعدها في ايجاد التوازنات العسكرية، وتعزيز الامن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني: تحديات تكتل البريكس:

The Second Requirement: Challenges of The BRICS Bloc:

تتمثل التحديات الكبرى التي تواجه (البريكس) في اختلافها من حيث اتباع السياسة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة عضو في التكتل، وفضلا على اختلافها في الثقافة والتاريخ والسياسة المالية التي تنتهجها كل دولة على حده، فضلا على تداخل الأنظمة الاقتصادية للدول الاعضاء واختلاف أسعار العملات في نظام اقتصادي واحد[39]، وعلى الرغم من العوامل المشتركة التي تشترك بها دول (البريكس)، وتساهم في تكتلها وتحقيق نجاحاتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إلا أنَّ ثمة مجموعة من العقبات الداخلية والخارجية التي تشكل تحديات كبيرة لها والتي بلا شك ستؤثر على مسيرتها الاقتصادية ونموها الذي تطمح اليه.

أولاً: تحديات داخلية، ثمة تحديات تواجه تكتل (البريكس) على المستوى الداخلي، أهمها [40]:

1. غياب الهوية الموحدة، والإرث التاريخي والثقافي المشترك، والفاصل الجغرافي بينها.
2. الجمع بين أنظمة سلطوية وأخرى ديمقراطية، تعد التعددية السياسية الاساس في نظامها السياسي.
3. الجمع بين اقتصاديات موجهة من قبل الدولة، وأخرى حرة، تتيح الفرص للقطاع الخاص بشكل أكبر للنمو والازدهار.
4. الهيمنة الصينية على اقتصاد التكتل، فبنيتها الاقتصادية أقوى ثلاث مرات من باقي دول (البريكس) مجتمعة ولذلك فإن أي تباطؤ أو انكماش فيها، سيترك آثار سلبية على الاقتصاديات الأخرى الاضعف في التكتل.
5. لا يمتلك تكتل (البريكس) لغة مشتركة واحدة وبالتالي يصعب التخاطب والتعامل التجاري فيما بين الدول والأسواق العالمية [41].

6. يعاني تكتل (بريكس) من بعض دوله مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الإثنية والدينية كالهند مما يؤدي إلى اضطرابات التي تؤثر على النمو والاقتصاد وغيرها [42].

ثانياً: تحديات خارجية فضلاً على التحديات داخل التكتل ايضا واجهت (البريكس) تحديات خارج التكتل وتتمثل بالآتي [43]:

1. الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م، إذ أثرت في شكل ملحوظ على مستويات نموها، كما أنَّ بعض دولها لم يحقق ما كان متوقعاً من النمو الاقتصادي.
2. أنَّ الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بالتخلي عن موقعها بسهولة لاسيما هي المسيطرة على النظام العالمي الاقتصادي والسياسي والعسكري، وهو ما يتجلى في الحراك العربي، من ذلك الأزمة السورية وتطوراتها وتداعياتها، ومواقف تكتل (بريكس) المتعارضة مع السياسات الغربية والأمريكية، واستعمال الفيتو المزدوج الروسي الصينية لصالح الأزمة السورية.
3. ارتباط اقتصاديات دول التكتل بحركة التدفقات المالية، وبالاقتصاديات المتقدمة التقليدية، فهي محكومة بارتباطها وتبعيتها للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاتها التجارية [44].
4. وجود مجموعة من الدول، وهي مجموعة الإحدى عشرة القادمة، التي تضم (بنغلاديش، ومصر، واندونيسيا والجمهورية الإسلامية في إيران، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين، وتركيا، وكوريا الجنوبية، وفيتنام) التي تعد مرشحة لتصبح من أكبر الاقتصاديات في العالم، ما يجعل منها منافسة لاقتصاديات تكتل (البريكس)[45].

المبحث الثالث

The Third Topic

تأثير تكتل البريكس في النظام الدولي

The Impact of The BRICS Bloc On the International System.

تحاول الدول من خلال انضمامها للتكتُّلات الدولية، والتي قد تكون إقليمية أو دولية لتعظيم مكاسبها الاقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي، جاء سعي تكتل (البريكس) إلى ضرورة إحداث تغيير في هيكلية النظام الاقتصادي العالمي وبنيته التحتية الذي تسيطر عليه الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة لإيجاد النظام الدولي جديد، الذي يسعى الى تغيير في موازين القوى الدولية [46].

إنَّ إيجاد توازن في النظام الدولي وتراجع نظام الأحادية القطبية، واستبعاد عودة العالم إلى حالة الثنائية القطبية ومع عدم وجود قوة دولية قادرة على فرض الهيمنة أو حتى الوصول إلى موقع الندية مع

القوة الرئيسة إذ ستتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، وفضلاً على العديد من الدول، وإنْ كانت أقل حجماً، فإنَّها تكتسب لأسباب مختلفة نفوداً متصاعداً على الساحة الدولية، ومن المتوقع أنْ تستمر دول (البريكس) في اندفاعها لتخفيف الهيمنة الغربية من أجل تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة، ولتحقيق نمواً أكثر توازناً باعتباره التحدي الحقيقي المشترك أمام العالم، وكما ستستمر هذه الدول في العمل لتخفيف هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات التجارية الدولية الأساسية، كما ستركز هذه الدول على مناهضة السياسة الغربية عبر التركيز على عدائيتها لفكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وكانت ليبيا أول اختبار لدول (البريكس)[47]، وفي هذا المبحث سنتناول التأثير السياسي والاقتصادي لتكتل (البريكس) على النظام الدولي وتوضيح أبرز المواقف السياسية، والإصلاحات الاقتصادية في النظام الدولي.

المطلب الأول: التأثير السياسي لتكتل البريكس:

The First Requirement: The Political Influence of The BRICS Bloc:

على الرغم من إن تكتل (البريكس) هو تكتل اقتصادي، إلا أنَّه يسعى الى تحقيق أغراض سياسية، إذ إنَّ أعضاء التكتل تتدخل في قضايا سياسية من أجل أنْ تتوصل إلى حلٍّ لها، ومن أجل أنْ تثبت للولايات المتحدة الأمريكية بأنها جديرة في حل المشكلات الدولية بمختلف الوسائل، وأهمها الدبلوماسية والوسائل السلمية لحل الأزمات بأقل الآثار، فهي تستعمل استراتيجيات دقيقة ومسبقاً في مواجهة تلك القضايا والأزمات[48] .

تعاملت دول (البريكس) بواقعية في كثير من القضايا الإقليمية والدولية التي تشهد اضطرابات أمنية، استناداً لمصالحها السياسية والاقتصادية، واستعملت الأساليب الدبلوماسية لحل الكثير من النزاعات في المنطقة بالاستناد إلى القانون الدولي، ومن دون أنْ يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويعد الإرهاب على رأس القضايا التي تعاملت معها دول (البريكس)، استنادًا إلى رؤيتها ومفهومها الخاص وانطلاقا من طبيعة التهديد الذي يهدد أمنها ومصالحها الوطنية، فقد أدانت الاعمال لتي ترتكبها (داعش) وغيرها من التنظيمات الإرهابية في الجمهورية السورية وجمهورية العراق، ويؤكد قادة (البريكس) على ضرورة وحدة مواقف دول أعضائه اتجاه النزعات الدولية الأخرى، فإنَّ خطر الإرهاب بات دولياً ويتطلب رداً متكاملاً لوضع حد للمجموعات الإرهابية التي تقوم بجرائم الحرب ضد الإنسانية والتي تطال بشكل خاص الأقليات في الشرق الأوسط[49]، فإنَّ حل هذه الأزمات وغيرها يتطلب تجنب استخدام القوة العسكرية في حل الاضطرابات الإقليمية، والسعي إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، من

خلال الحوار والتشاور، بما يحقق الاستقرار والرخاء والتقدم لصالح هذه الشعوب[50]، وتنسق دول (البريكس) جميع مواقفها الدولية ولاسيما إزاء الصراعات والقضايا العالقة ومناطق النفوذ، وتتكلم بلغة واحدة في المحافل الدولية. فإنَّ إرادة دول الأعضاء تتجه نحو اتباع سياسة واحدة، وتعد روسيا الاتحادية هي المحرك الرئيس للتكتل التي تسعى جاهدة في الحصول على كافة حقوقه[51]، وتقف دول (البريكس) على خط مشترك متمثل بالالتزام بمبدأي السيادة وعدم التدخّل، ولذلك أدانت بالإجماع تدخّل الناتو في ليبيا لتجاوزه تفويضه الإنساني[52]، إذ تجاوز الحقوق التي أنشأها القرار (1973) عام 2011 في ليبيا، فقد تعهدت (بريكس) بمواصلة التعاون مع مجلس الامن الدولي بشأن الأزمة الليبية، والسعي الى حل الخلافات بين الأطراف المعنية من خلال الحوار الهادف والتفاوض، كما أكدوا على ضرورة ان تؤدي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية دورها المنوط بها، والتعهد بدعم مبادرة لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن الأزمة الليبية[53]، كما رفضت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا الجهود الغربية الرامية إلى عزل روسيا الاتحادية ومعاقبتها لضمّها شبه جزيرة القرم[54].

تجلت أهم مظاهر التنسيق بين دول (البريكس) في الأزمة السورية عندما وقفت الصين وروسيا الاتحادية في وجه الولايات المتحدة الأمريكية واستعملت أمامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لأكثر من مرة[55]، ورفضت عسكرة الأزمة السورية، وانتهاكات حقوق الانسان فيها، والسعي على تسهيل دخول المساعدات الانسانية إلى الداخل السوري. مع تأكيدها على ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية بعيدا عن أي تدخل عسكري من قبل دول الخارج، وبناء عليه دعوة كل الجماعات المعارضة ان تقبل مبادرة جامعة الدول العربية بدخول في حوار سياسي مع السلطات السورية من دون شروط مسبقة للوصول الى الحل السلمي [56] فقد أدت الأزمة السورية إلى ازدياد الدور والنفوذ السياسي لتكتل (البريكس) على المسرح العالمي، كما وأسفرت عن مزيد من تطور العلاقات السورية الروسية، وما يدل على ذلك، تصريح الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في القمة السابعة للتكتل في تموز 2015 ،"بأنَّ ما يجري في الجمهورية السورية هو نتيجة للسياسة الأمريكية والغربية، بهدف تفتيت المنطقة، ولا حل للأزمة السورية إلا سياسياً"، فشكل ذلك مدخلاً أساسياً لمزيد من تطور العلاقات السياسية والاقتصادية، بين الجمهورية السورية وباقي دول (البريكس)[57].

أمَّا فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية في إيران فأكدت (البريكس) على الغايات السلمية للطاقة النووية واعتماد الحل التفاوضي (قبل الاتفاق النووي الذي تم التوصل اليه مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) للأزمة النووية الإيرانية[58]، وهذا الموقف ان دل على شيء، فإنَّهُ يدل على حرص

(البريكس) على استبعاد اعتماد الخيار العسكري نحو (طهران) التي ترتبط بعلاقات تعاون وثيقة مع روسيا الاتحادية والصين، كما أنَّ الحل العسكري سيحرمها واحدة من أهم شركائها في الشرق الأوسط[59].

أما موقف دول تكتل (البريكس) من الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، فقد دعت إلى المفاوضات الجادة والحوار والسلام لحل الأزمة بين البلدين وتجنب الانحياز الكامل والصريح لأحد أطراف النزاع، ولكنها في ذات الوقت امتنعت عن التصويت في منظمة الأمم المتحدة في إدانة روسيا الاتحادية بشكل مباشر باستثناء البرازيل التي صوتت في إدانة روسيا الاتحادية في قرار مجلس الأمن رقم (2627) في 2022/2/27، فلم تنضم دول (البريكس) الى العقوبات المفروضة على روسيا الاتحادية، وإنَّما استمرت في تعزيز العلاقات الاقتصادية معها، وهذه إشارة واضحة بأن موقف التكتل يجسد رغبة الدول الأعضاء في الحفاظ وتطوير العلاقات بين الدول الأعضاء مركزة بذلك على تحقيق أهدافها ومصالحها[62].

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي لتكتل البريكس:

The Second Requirement: The Economic Impact of The BRICS Bloc:

أدت الاقتصاديات الصاعدة ممثلة بتكتل (البريكس) دوراً مهماً ومتنامياً على الساحة الدولية في مطلع القرن الواحد والعشرين، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنَّما نفوذها الاقتصادي المتزايد، والتعاون التجاري بين الدول الاعضاء لإيجاد توازن في النظام الاقتصادي الدولي، والعمل لترسيخ قواعد جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها[63]، وتنتمي دول (البريكس) إلى مجموعة العشرين (G20) التي تجمع ما بين الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، والتي تفرض نفسها منذ العام 1999 باعتبارها (الهيئة الرئيسة للتعاون الاقتصادي الدولي) . كما تنتمي إلى مجلس الأستقرار المالي الذي انشئ في نيسان 2009 من قبل قادة دول مجموعة ال (20) لتعزيز الرقابة على الأسواق المالية والحد من المخاطر النظامية. وكذلك انضمام جميع دول (البريكس) إلى منظمة التجارة العالمية (البرازيل والهند وجنوب أفريقيا اعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ الأول من كانون الثاني 1995 ثم انضمت الصين إلى المنظمة في 11 كانون الأول 2001، وتبعتها روسيا الاتحادية في 22 اب 2012)، يعكس الأهمية التي توليها هذه الدول إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف وهذا تأكيد في التزام الدول التزاماً يصب في مصلحة التبادل الحر[64].

على الرغم من تأثر (البريكس) بالأزمة العالمية إلا أنَّها لم تتأثر تأثير شديداً مثلما أثرَّت في الدول الأوروبية لما تمتع به من قوة نشطة دافعة للنمو في الأسواق الصاعدة، ومن المفترض أنَّها قد تتجاوز

القوة الاقتصادية للدول المتقدمة، وهذا يعني تحويل سلطة النظام الاقتصادي الدولي الراهن التي تهيمن عليها الدول المتقدمة إلى وضع أكثر توازنا[65]. فقد تفوقت الاقتصاديات الدول الأعضاء خلال الأزمة المالية العالمية، إذ بلغ اجمالي الناتج المحلي نحو (18%) من الاجمالي العالمي لسنة 2010، فبينما بلغ حجم التجارة بينها نحو (15%) من الاجمالي العالمي[66].

من الجدير بالذكر أنَّ العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تميزت بالنمو المتزايد لسريع لاقتصاديات الدول المتطورة. كما تميزت بلدان (البريكس) من بين مختلف البلدان ذات الاقتصاديات المتطورة بنمو اقتصادي غير مسبوق، فأتاح لهذا التكتل أنْ يشغل موقعاً قيادياً في العالم، ولذا يصبح واقع التأثير المتزايد لدول الأعضاء أكثر واضحاً على التطور التالي لإدارة مجريات المسارات العالمية[67]، وخطت (البريكس) خطى كبرى ضمن إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي تمثل في الاتفاق على إنشاء مصرف للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة على النحو الذي يعكس أولويات التكتل وإمكاناتها[68]، ويقضي على هيمنة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على مقدرات العالم والتي تستغله اقتصادياً، من خلال توجيه السياسات الاقتصادية بما يخدم مصالحها من خلال فرض مزيدا من القيود على الدول النامية عبر صندوق النقد والمصرف الدوليين [69].

إنَّ إقدام تكتل دول (البريكس) على إنشاء مصرف التنمية الجديد، وانطلاق نشاطه في مقره بمدينة (شنغهاي) الصينية في شهر 16 نيسان 2016م، قد أنهى مرحلة مفصلية من مسيرة تكتل الدول الخمس (بريكس) نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، فيعود إنشاء مصرف التنمية الجديد كمؤسسة مالية بموازاة صندوق النقد الدولي إلى ان جهود تكتل (البريكس) لم يحقق الإصلاحات الضرورية في لوائح صندوق النقد الدولي، الذي يعمل ومنذ تأسيسه في عام 1945، كأداة لترويج وتنفيذ برامج وسياسات الدول الغربية الاحتكارية، لأن القرارات الأساسية التي تتخذ في صندوق النقد الدولي، تتم بطريقة التصويت المرجح، هذا التصويت يعود للدول الخمسة الأعضاء الدائمين في صندوق النقد الدولي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية اليابان ألمانيا، وأيطاليا التي هي من يقرر سياسات صندوق النقد الدولي[70]، وفي حين التصويت في المصرف التنمية الجديد يكون لكل عضو أسهم متساوية للتصويت ولا يوجد حق النقض للقرارات التي تتخذ بالأغلبية [71]، ويكون الرئيس الأول للمصرف من الهند، ورئيس مجلس المدراء من البرازيل، فيما سيكون ممثل من روسيا الاتحادية أول رئيس لمجلس حكام المصرف. وسينطلق مصرف التنمية الجديد براس مال يبلغ (100) مليار دولار،

منها (50) مليار كراس مال أساسي، و(10) مليار رأس المال الاضافي و(40) مليار عند الطلب، وسيشكل رأس المال الإضافي خلال سبع سنوات بالتناسب على الدول الأعضاء، وستقدم روسيا الاتحادية حصة تصل الى(20) مليار دولار[72]، ويبدو أنَّ تكتل (البريكس) قد أحرز نجاحاً على الرغم من التشكك بشأن قدرة تلك البلدان على التعاون في القضايا الاقتصادية العالمية، لأنه يفتقر إلى وجود مصالح اقتصادية وجغرافية سياسية متطابقة تماماً، بل وربما يكون له مصالح متعارضة، ومن شأن تعزيز روابط مالية أكثر قوة بين اقتصاديات الأسواق الصاعدة الرئيسة وإيجاد بدائل للبنيان المالي العالمي الحالي، ومساعدة الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية على الحد من هيمنة الاقتصاديات الغربية المتقدمة. وبفضل موارده المالية الهائلة، تأتي الصين في مقدمة أقرانها في هذا التكتل [73]. إذ إنَّ معدل نموها وصل إلى (16%) ويصل إلى (20%) بعد عام 2020[74]، فبينما يشكل الناتج المحلي لدول (البريكس) مجتمعة نحو (39,7%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2024م كما ذكر سابقاً.

تخشى الولايات المتحدة والدول الغربية من اتساع تكتل دول (البريكس) وتأثيره على النظام الدولي بما يهدد مصالحها وربما في القريب من وحدتها، لاسيما بعد أنْ بلغ متوسط نمو اقتصاد تكتل دول (البريكس) أكثر من (6%)، وهو ما يعادل أكثر من ضعف متوسط النمو السنوي لمجموعة السبعة الكبار، لاسيما بعد دعوة (موسكو) اليونان للانضمام للصندوق الجديد لتصبح العضو السادس في التكتل، مما وصُف بأنه محاولة روسية لشق الصف الأوروبي رداً على سياسة العقوبات الواقعة ضدها على هامش الأزمة الاوكرانية، وعلى الرغم من ترحيب اليونان بالمقترح إلا أنَّ الاتحاد الأوروبي لن يسمح بضم اليونان وشق الصف الأوروبي[75].

من الجدير بالذكر أنَّ تكتل (البريكس) وما يمتلكه من قوة سكانية ضاربة وناتج قومي يزيد عن خمس مجموع الناتج الدولي، بات غير مرحب به من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، لأنَّ في ذلك يمثل تهديدا لهيمنة تلك القوى على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأنَّ الوضع الاقتصادي الجديد لتكتل (البريكس) لا يجعل هذه الدول تنتظر بأنْ تتيح لها القوى المسيطرة على المؤسسات الدولية أنْ تبادر الى إصلاح هيكل تلك المؤسسات، وانما قد تتجاوز ذلك بالفعل إلى انشاء المزيد من نظم منافسة لها على المستوى الإقليمي والدولي[76]، كما سبق ذكره، وكذلك أنَّ النظام الاقتصادي الدولي يتغير بالفعل، ومن المتوقع أنْ تستمر الصين والهند والبرازيل في ارتفاع النمو، وتزداد أهمية القوى المتوسطة المدى مثل كوريا الجنوبية واندونيسيا وتركيا ومصر والجمهورية الإسلامية في إيران وجنوب أفريقيا، وفي المستقبل قد تشهد أفريقيا وأمريكا اللاتينية نمواً سريعاً في الوقت الذي ستنخفض فيه اليابان وأوروبا،

وسوف تشهد الولايات المتحدة الأمريكية نمواً بطيئاً، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بعد الآن السلطة المهيمنة في الاقتصاد العالمي[77].

لذا من الممكن بالفعل أنْ يستند النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى (البريكس)، ووفقاً للباحث في الشؤون السياسية(جاك مارتين) فإن النظام المحتمل سيكون أكثر ديمقراطية بطبيعته من النظام الحالي الذي لايزال يستند إلى حد كبير على نظام (بريتون وودز)[**] [78]، ويمكننا القول بأنْ تكتل (البريكس) أثر في شكل مباشر أو بأخر على النظام الدولي، فقد كان له مواقف واضحة وموحدة اتجاه القضايا الدولية والأزمات التي شهدها المجتمع الدولي، ولاسيما الازمة الليبية والازمة السورية والملف النووي الإيراني، كما أدت من خلال انشاء المؤسسات المالية الجديدة كالمصرف التنمية إلى الحد من هيمنة الدول الغربية على الدول النامية وفرض سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي.

الخاتمـــــــة

Conclusion

ظهر على الساحة الدولية تكتلات اقتصادية مهمة، ومن بينها تكتل(البريكس) الذي لم يجمع أعضائه العلاقات التاريخية ولا السياسية ولا تشترك بروابط جغرافية وإقليمية، فقد تنوع اعضائه من أربع قارات مختلفة فروسيا الاتحادية من أوروبا، الصين والهند من آسيا، والبرازيل من امريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا من أفريقيا وإنَّما أساس نشأته كانت المصالح الاقتصادية والسياسية، والتي تعد من أهم الروابط التي ترتبط بها التكتلات الاقتصادية وتحقق أهدافها، وتمتلك دول (البريكس) إمكانيات هائلة من الموارد المادية والاقتصادية والبشرية تؤهلها لأخذ مكان مميز ودور عالمي في النظام الدولي، وعلى الرغم من أنها تواجه العديد من التحديات سواء على المستوى الداخلي او المستوى الخارجي، لكنها لم تمنعها من أخذ دور مهمٍ في النظام الدولي فأدت أدوار فاعلة سواء في القضايا الدولية والأزمات التي شهدها المجتمع الدولي، فكان لها موقف جدي وموحد من ملفات الإرهاب، والأزمة الليبية، والأزمة السورية، والملف النووي.

على الرغم من الفروق الواضحة والاختلاف بين المستويات والإمكانيات بين دول (البريكس) و بين مكوناتها إلا أنها تجتمع في كونها دول اقتصادية تمتلك طاقات وموارد كبرى وهي من أهم الدول الاقتصادية ما مكنتها في السعي إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي والنهوض به لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية بعيداً عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوروبية، فانضم أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة التي تطمع الى الوصول الى مستويات من التطور والنمو وفعلاً استطاعت تأسيس

مؤسسات مالية مستقلة عن التدخل الغربية متمثلة بالمصرف التنمية الجديد عام 2013م، والذي هدف الى مساعدة البلدان النامية وتمويل البنى التحتية للتكتل.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول " بريكس" نحو نظام عالمي جديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص5.

(2) محمد براهمي، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي – دراسة حالة دول البريكس–، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص81.

(3) الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتيسيير والتجارة، العدد (30)، 2014، كلية الجزائر، الجزائر، ص13 .

(4) المصدر نفسه، ص13.

(5) بريكس وافريقيا، مجلة افريقيا قارتنا، العدد (4)، 2013، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، نيسان، ص1

(6) عبد الناصر عبد الستار حسين، الطبيعة القانونية لتكتل بريكس في ضوء القانون الدولي العام، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة بابل، 2024،ص88.

(*)كان هدف المصرف الاستثماري الأمريكي هو ان يعرف عملائه المتمثلين بـ (الشركات متعددة الجنسيات، وصناديق التقاعد السيادية، وغيرهم) بالدول التي ستمثل هياكل رئيسة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين. وقد حدد خبراء الاقتصاد في المصرف المذكور بلدان البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، والصين من بين المرشحين المحتملين الكثر. وتم تقديم هذه البلدان الأربعة، بوصفها مناطق اساسية للاستثمار، وذلك بسبب الأفاق الواعدة لأسواقها المالية وما تحمله تحولاتها الاقتصادية من تقييمات كبيرة في سوق الأسهم. باسكال ريغو، البريكس – البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا، ترجمة: طوني سعادة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014 ، ص31

(7) خالد المصري، مناف محمد عموش، دور التكتلات الاقتصادية، في تغيير بنية النظام الدولي البريكس انموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (38)، العدد (3)،2016 ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، ص454 .

(8) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص ص 238–239

(9) *BRICS, Regions, April 2025, https://www.worldeconomics.com/Regions/BRICS/*

(10) *G7, Regions, April 2025, https://www.worldeconomics.com/Regions/G7/*

(11) وسيم خليل قلعجية، المصدر سبق ذكره، ص237.

(12) علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، 2018، ص19 .

(13) احمد عبد العليم، رؤية بديلة: تكتُّل "بريكس" وإرساء نظام عالمي جديد، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، على الموقع الالكتروني *http://rawabetcenter.com/archives/13412*

(14) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص17.

(15) المصدر نفسه، ص22 .

(16) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص55.

(17) المصدر نفسه، ص55.

(18) مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014، ص181.

(19) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص117 .

(20) مصطفى محمد جاسم، الامبراطورية الناعمة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص66

(21) وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة – الاقتصاد الهندي انموذجا–، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، سوريا، 2015، ص198.

(22) د. محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد (51) ، ايلول 2017، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص13 .

(23) الرئيس الصيني يفتتح قمة البريكس بتأكيد الثقة بين أعضائه، 2017، على الموقع الالكتروني، *www.aljazeera.net/news/international*

(24) آية عبد العزيز، قمة جوهانسبرج: توافق قادة البريكس ضد الحمائية الأميركية، المركز العربي، اب 2018، على الموقع الالكتروني *http://www.acrseg.org/40851*

(25) البريكس ، 2025/1/31، على الموقع الالكتروني،https://ar.wikipedia.org/wiki

(26) عبد الناصر عبد الستار حسين، مصدر سبق ذكره، ص87.

(27) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص5

(28) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص34 .

(29) د. محمود شحماط، مصدر سبق ذكره، ص11 .

(30) احمد عبد العليم، مصدر سبق ذكره.

(31) باسكال ريغو، ترجمة: طوني سعادة، البريكس – البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا،مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014 ، ص133 .

(32) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص116 .

(33) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص21 .

(34) بريكس وافريقيا، مصدر سبق ذكره، ص1 .

(35) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص22 .

(36) باسكال ريغو، مصدر سبق ذكره، ص 104 .

(37) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص15.

(38) خالد المصري، مناف محمد عموش، مصدر سبق ذكره، ص 457 .

(39) هادي زعرور، توازن الرعب القوة العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص ص84–93 .

(40) خالد المصري، مناف محمد عموش، مصدر سبق ذكره، ص 457 .

(41) محمد براهمي، صليحة كشرود، مصدر سبق ذكره، ص 86 .

(42) وليد ابراهيم حديفة، مصدر سبق ذكره، ص ص197– 198 .

(43) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص29.

(44) المصدر نفسه، ص 29

(45) المصدر نفسه، ص29

(46) وليد ابراهيم حديفة، مصدر سبق ذكره، ص 198 .

(47) المصدر نفسه، ص 197 .

(48) احمد عبد العليم، مصدر سبق ذكره.

(49) سارة قاسم عبد الرضا الاسدي، تأثير تجمع البريكس في النظام الدولي،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2017، ص35.

(50) سارة قاسم عبد الرضا الاسدي، مصدر سبق ذكره، ص124.

(51) المصدر نفسه، ص36.

(52) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص31.

(53) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص35 .

(54) ستيوارت م. باتريك، دول البريكس: ثلاثة أمور يجب معرفتها، تقرير منشور، تاريخ النشر بلا، على الموقع الالكتروني *https://platform.almanhal.com/Files/2/78182*

(55) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص31.

(56) ستيوارت م. باتريك، مصدر سبق ذكره.

(57) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص16 .

(58) الدور الروسي في الازمة السورية، ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، تشرين الاول 2012، ص170.

(59) وليد ابراهيم حديفة، مصدر سبق ذكره، ص 199.

(60) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص36.

(61) طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت، 2012 ، ص197 .

(62) *Laerte Apolinário Junior, Giovana Dias Branco, The BRICS countries and the Russia-Ukraine conflict, Associação Brasileira de, Relações Internacionais, Rev. Carta Inter., Belo Horizonte, v. 17, n. 3, e1286, 2022,p10.*

(63) وليد ابراهيم حديفة، مصدر سبق ذكره، ص 197 .

(64) باسكال ريغو، مصدر سبق ذكره، ص ص106–110.

(65) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص17 .

(66) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص30.

(67) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص 236.

(68) الطيف عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص22 .

(69) محمد براهمي، صليحة كشرود، مصدر سبق ذكره، ص81 .

(70) د. محمود شحماط، مصدر سبق ذكره، ص11 .

(71) التعاون العالمي صراع من اجل الصعود، مجلة التمويل والتنمية، العدد (54) ايلول 2017،صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص25

(72) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص20 .

(73) التعاون العالمي صراع من اجل الصعود، مصدر سبق ذكره، ص25 .

(74) وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2011، ص46 .

(75) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص33.

(76) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص251.

(77) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره ، ص114 .

(**)نظام بريتونوودز، هو نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي بموجبه تم تثبيت سعر صرف العملات بنسبة تذبذب (1 %) للعملة بالنسبة إلى قيمتها من الذهب أو الدولار الأميركي، وبموجب هذا النظام تم تأسيس صندوق النقد الدولي. أما تسمية (بريتونوودز) نفسها فهي راجعة إلى المكان الذي عقد فيه مؤتمر النقد الدولي في المدة من 1 إلى 22 حزيران 1944 بغابات بريتون في (نيوهامبشر) بالولايات المتحدة الأمريكية والذي أسفرت نتائجه عن النظام المالي المذكور.أنظر براهما تشلاني، بريكس:البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 18 أبريل/نيسان 2012، ص11.

(78) المصدر نفسه، ص115.

المصـــــــادر

أولاً: الكتب:

I. باسكال ريغو، البريكس – البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا، ترجمة: طوني سعادة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014 .

II. طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2012.

III. عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول " بريكس" نحو نظام عالمي جديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

IV. مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.

V. مصطفى محمد جاسم، الامبراطورية الناعمة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015.

VI. هادي زعرور، توازن الرعب القوة العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

VII. وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2011.

VIII. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

ثانياً: الدوريات:

I. بريكس وافريقيا، مجلة افريقيا قارتنا، العدد (4)، 2013، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، نيسان.

II. عبد الناصر عبد الستار حسين، الطبيعة القانونية لتكتل بريكس في ضوء القانون الدولي العام، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2024، جامعة بابل.

III. د. محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد (51) ، ايلول 2017، جامعة باجي مختار، الجزائر.

IV. التعاون العالمي صراع من اجل الصعود، مجلة التمويل والتنمية، العدد (54)، ايلول 2017 ،صندوق النقد الدولي، واشنطن.

V. خالد المصري، مناف محمد عموش، دور التكتلات الاقتصادية، في تغيير بنية النظام الدولي البريكس انموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (38)، العدد (3)، 2016 ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق.

VI. الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتيسيير والتجارة، العدد (30)، 2014، كلية الجزائر، الجزائر.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

I. سارة قاسم عبد الرضا الاسدي، تأثير تجمع البريكس في النظام الدولي،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2017.

II. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، 2018.

III. محمد براهمي، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي – دراسة حالة دول البريكس–، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016.

IV. وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة – الاقتصاد الهندي انموذجا–، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، سوريا، 2015.

رابعاً: التقارير والدراسات:

I. براهما تشلاني، بريكس :البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات قطر، 18 أبريل/نيسان 2012.

II. الدور الروسي في الازمة السورية، ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، تشرين الاول 2012.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

I. احمد عبد العليم، رؤية بديلة: تكتُّل "بريكس" وإرساء نظام عالمي جديد، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، على الموقع الالكتروني
http://rawabetcenter.com/archives/13412

II. آية عبد العزيز، قمة جوهانسبرج: توافق قادة البريكس ضد الحمائية الأميركية، المركز العربي، اب 2018، على الموقع الالكتروني *http://www.acrseg.org/40851*

III. الرئيس الصيني يفتتح قمة البريكس بتأكيد الثقة بين أعضائه، 2017، على الموقع الالكتروني، *www.aljazeera.net/news/international*

IV. ستيوارت م. باتريك، دول البريكس: ثلاثة أمور يجب معرفتها، تقرير منشور، تاريخ النشر بلا، على الموقع الالكتروني *https://platform.almanhal.com/Files/2/78182*

V. نشأة البريكس ، 2025/1/31، على الموقع الالكتروني، *https://ar.wikipedia.org/wiki/*

سادساً: المصادر الأجنبية:

I. *Laerte Apolinário Junior, Giovana Dias Branco, The BRICS countries and the Russia-Ukraine conflict, Associação Brasileira de, Relações Internacionais, Rev. Carta Inter., Belo Horizonte, v. 17, n. 3, e1286, 2022.*
II. *BRICS, Regions, April 2025, https://www.worldeconomics.com/Regions/BRICS/*
III. *G7, Regions, April 2025, https://www.worldeconomics.com/Regions/G7/*

References

First: Books:

I. *Pascal Rigau, BRICS - Brazil, Russia, India, China, South Africa, translated by Tony Saadeh, Arab Thought Foundation, Beirut, 2014.*
II. *Tariq Muhammad Dhanun Al-Taie, US-Russian Relations after the Cold War, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Beirut, 2012.*
III. *Abdul Qader Raziq Al-Makhademi, The BRICS Bloc Towards a New World Order, Office of University Publications, Algeria, 2017.*
IV. *Mustafa Al-Abdullah Al-Kafri, Economic Blocs and Organizations, Damascus University Publications, Faculty of Economics, 2014.*
V. *Mustafa Muhammad Jassim, The Soft Empire: American Foreign Policy Towards the Middle East, Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing, and Distribution, Lebanon, 2015.*
VI. *Hadi Zaarour, Balance of Terror: Global Military Power, Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2013.*
VII. *Wael Muhammad Ismail, The Middle Eastern Chessboard, Dar Al-Rowwad Al-Muzahira, Baghdad, 2011.*
VIII. *Wassim Khalil Qalajiya, Eurasian Russia in the Era of President Vladimir Putin, Arab Scientific Publishers, Beirut 2016.*

Second: Periodicals:

I. *BRICS and Africa, Africa Our Continent Magazine, Issue (4), 2013, General Information Service, Egypt, April.*
II. *Abdel Nasser Abdel Sattar Hussein, The Legal Nature of the BRICS Bloc in Light of Public International Law, Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, Issue (2), 2024, University of Babylon.*
III. *Dr. Mahmoud Shahmat, The BRICS Group: Towards a Multipolar International Order, Communication Journal in Economics, Management and Law, Issue (51), September 2017, Badji Mokhtar University, Algeria.*
IV. *Global Cooperation: A Struggle for Ascendancy, Finance and Development Magazine, Issue (54), September 2017, International Monetary Fund, Washington.*

V. *Khalid Al-Masry, Manaf Muhammad Amoush, The Role of Economic Blocs in Changing the Structure of the International System: BRICS as a Model, Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies, Volume (38), Issue (3), 2016, Economic and Legal Sciences Series, Damascus.*

VI. *Al-Tayef Abdul Karim, BRICS Countries: A Partnership for Development, Cooperation, and Integration for a Multipolar Global Economic System, Journal of Economics, Facilitation, and Trade, Issue (30), 2014, Faculty of Algiers, Algeria.*

Third: University Thesis and Dissertations:

I. *Sara Qasim Abdul-Ridha Al-Asadi, The Impact of the BRICS Group on the International System, unpublished master's thesis, Al-Mustansiriyah University, College of Political Science, Baghdad, 2017.*

II. *Alaa Al-Din Muhammad Al-Ja'bari, The Reality and Future of the BRICS Group on the International System, published master's thesis, University of Gaza, College of Economics and Administrative Sciences, Gaza, 2018.*

III. *Muhammad Brahmi, Saliha Kashrud, The Role of Emerging Powers in Influencing the Structure of the Global System - A Case Study of the BRICS Countries - published master's thesis, Arab Tebessi University, College of Law and Political Science, Algeria, 2016.*

IV. *Walid Ibrahim Hadifa, Emerging Economic Powers in the Light of Globalization - The Indian Economy as a Model - published doctoral thesis, University of Damascus, College of Political Science, Syria, 2015.*

Fourth: Reports and Studies:

I. *Brahma Chellaney, BRICS: The Search for a Unified Identity and Institutional Cooperation, Al Jazeera Reports, Al Jazeera Center for Studies Qatar, April 18, 2012.*

II. *The Russian Role in the Syrian Crisis, Strategic Research, Belady Center for Strategic Studies and Research, Baghdad, October 2012.*

Fifth: The International Information Network (Internet):

I. *Ahmed Abdel Aleem, An Alternative Vision: The BRICS Bloc and the Establishment of a New World Order, Rawabet Center for Strategic Studies and Research, 2015, available at http://rawabetcenter.com/archives/13412*

II. *Aya Abdel Aziz, The Johannesburg Summit: BRICS Leaders Agree Against American Protectionism, Arab Center, August 2018, available at http://www.acrseg.org/40851*

III. *The Chinese President Opens the BRICS Summit by Affirming Trust Among Its Members, 2017, available at www.aljazeera.net/news/international*

IV. *Stuart M. Patrick, BRICS: Three Things to Know, published report, date of publication no. Available on the website: https://platform.almanhal.com/Files/2/78182*

V. *The Origin of BRICS, January 31, 2025, available on the website: https://ar.wikipedia.org/wiki/*